

رسالة

في جِوَالِ زَوْقِ لِيَنْهَوَكُم

للأبي السَّعُودِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَصْطَفَى الْعِمَارِيِّ الْأَفَنْدِيِّ الْحَنَفِيِّ

المولود ٨٩٨ هـ - والتوفيق ٩٨٢ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا

أَبُو الْأَشْثَبِ بَالِ صَغِيرُ أَحْمَدَ شَاغِفُ الْبَاكْسْتَانِيِّ

دار ابن حزم



رسالة

في جوار الوقف النبوي

لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الأندلسي الحنفي

المولود ٨٩٨ هـ - والتوفى ٩٨٢ هـ

حَقَّقَهَا وَعَلَّقَ عَلَيْهَا

أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني

دار ابن حزم

مجمع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّب: ٦٣٦٦/١٤ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

[٢]

فهرس الأعلام

تنبيه: مف = فقرات المقدمة . مح = حواشي المقدمة . ف = فقرات الكتاب . ح = حواشي

الآندي = محمد بن محمد بن مصطفى

ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله

أبو أيوب الأنصاري (خالد بن زيد) —

مف ٨

ح ٣ ص ٣٠

أبو بكر الجصاص الرازي —

ح ٢ ص ٦٤

أبو بكر بن مسعود الكاساني الملقب بملك العلماء —

ف ٣٦، ح ٣ ص ٣٠

أبو جعفر الأشتروشي (وقيل الأستروشي) —

أبو حنيفة الإمام = نعمان بن ثابت

أبو الرجاء = نجم الدين بن مختار

ح ٣ ص ٣٠

أبو زيد الدبوسي —

أبو السعود = محمد بن محمد بن مصطفى

مف ١٦

أبو طلحة الأنصاري (زيد بن سهل) —

أبو الليث = نصر بن محمد

مف ١٤

أبو نصر = أحمد بن محمد العتابي
أبو هريرة رضي الله عنه —

أبو يوسف الإمام = يعقوب بن إبراهيم

أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة -

أحمد بن عمر أبو بكر الخصاصف -

أحمد بن محمد بن حنبل الإمام -

أحمد بن محمد أبو نصر العتابي -

أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي -

الأشتر وشني = أبو جعفر

برهان الدين محمود بن أحمد -

چوي زاده -

حاجي خليفة صاحب كشف الظنون -

الحاكم الشهيد = محمد بن محمد

حسام الدين عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة الصدر

الشهيد -

الحسن بن منصور المعروف بقاضيخان -

الخصاصف = أحمد بن عمر أبو بكر

الدكتور علي عبد الواحد -

رضي الدين = محمد بن محمد السرخسي

زفر بن هذيل أبو هذيل الإمام -

مف ٣١، ف ٩، ١٣، ١٤، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦،

١٢٩، ١٣٥، ١٣٦، ١٤١، ١٥٤، ح ٧ ص ٢٠

السرخسي = محمد بن أحمد

السلطان سليم خان -

الشافعي الإمام = محمد بن إدريس

مف ٣٧

ف ١٦، ح ٦ ص ٢٣

مف ٣٧

ف ٤٧، ٥٠، ٥٣، ح ٣ ص ١٩

ح ٣ ص ٦٥

ح ١ ص ٢٨

مف ٢٠

مف ١٩، ٢٠، ٣٠

ف ٥٣، ١٥٢، ح ٩ ص ٣٦، ح ٦ ص ٦٦

ح ٥ ص ٢٨

مح ٣ ص ٧

مف ٧، مح ١ ص ٦

شمس الأئمة = محمد بن أحمد بن سهل

الشيبياني = محمد بن الحسن

شيخ الإسلام = محمد بن حسين المعروف بخواهرزاده

الشيخ أبو بكر = محمد بن الفضل

الصدر الشهيد = حسام الدين عمر

الطحاوي = أحمد بن محمد

طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد —

علي بن أبي بكر أبو الحسن المرغيناني صاحب «الهداية» — ح ٦ ص ٢٢ وح ٣ ص ٢٨

العمادي = محمد بن محمد بن مصطفى

عمر بن الخطاب رضي الله عنه — مف ١٥

عمر رضا كحالة — مح ٢ ص ٦

عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي — ف ١٥، ح ٢، ٣ ص ٢٣

قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الاتقاني — ح ٧ ص ٦

مالك بن أنس الإمام — مف ٣٦

محمد صلى الله عليه وسلم — مف ٢، ١٤، ١٥، ٤٠

محمد بن أحمد بن سهل شمس الأئمة السرخسي — ف ١٩ ح ٧ ص ٢٥

محمد بن إدريس الإمام الشافعي — مف ٣٢، ٣٣، ف ٥، ٤٣، ٤٥، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ١٠١، ١٢٤، ١٢٥، ١٣٠، ح ١، ٢ ص ١٩ وح ٢ ص ٤١

محمد بن إسماعيل البخاري — مف ٣٨، ف ١٠، ح ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ ص ٢١

محمد بن الحسن الشيبياني الإمام — مف ٣، ٣١، ف ٤، ٦، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٦١، ٦٤

٦٧، ٦٨، ٧٦، ٩٦، ٩٩، ١٥٢، ح ٤ ص ١٨، ح ٨ ص ٣٦، وح ١، ٢ ص ٤١
محمد بن حسين شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده — ف ٢٣، ٤٦، ح ٨

ص ٢٦، ح ١ ص ٣٤

ف ١٦، ٥١

محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري —

ف ١٥٢، ح ٣ ص ٦٦

محمد بن الفضل الشيخ أبو بكر —

ح ٥ ص ١٩

محمد بن محمد البزازي الكردي —

ح ٢ ص ٢٥

محمد بن محمد الحاكم الشهيد —

مف ٣، ٥، ١٨،

محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود الآفندي —

١٩، ٢٠، ٢٢، ٣٠، ٣١، ف ١٥٥، ح ٢ ص ١٧

ف ٢٠، ٣٠، ٣٦، ح ٤ ص ٢٠

محمد بن محمد السرخسي رضى الدين —

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري — مف ٣٨، ف ١٠، ١٥،

١٦، ح ١ ص ٢١

المرغيناني = علي بن أبي بكر

ح ١ ص ٢٦

مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح —

ف ١٥، ح ٤ ص ٢٣

مكحول الشامي —

مف ٦

مولى سعدى چلي —

النبي صلى الله عليه وسلم = محمد صلى الله عليه وسلم

ح ٢ ص ٢٠

نجم الدين بن مختار بن محمود أبو الرجاء الزاهدي —

ف ٥٣، ح ٧ ص ٣٦

نصر بن محمد أبو الليث السمرقندي —

١٢٤، ١١١، ٧٥، ١٤، ١٣، ٢، ف

نعمان بن ثابت الإمام أبو حنيفة الكوفي —

ح ٣، ٨ ص ١٨

يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف — ف ٣، ٣١، ١٩، ٤٠، ٤٦، ٥٨، ٦١،

٦٦، ٦٩، ١٠١، ١٢٤، ح ٤ ص ١٨، ح ٢ ص ٣٤، ح ٣ ص ٤١

فهرس المسائل

- ف ٦٠ اتفاق في الحكم لا يوجب الاتحاد في العلة —
 مع الشافعي وأبو يوسف ومحمد على عدم صحة وقف الدراهم
 والدنانير — ف ٦١
 ف ٦٢ احتراز عن توهم الاشتراك في التعليل —
 الأحكام الخلافية والوفاقية أصلت على الرواج والكساد — ف ٧٧
 الأحكام الخلافية والوفاقية مدارها على التعارف — ف ٧٧
 الاختلاف في تعليل عدم صحة وقف الدراهم والدنانير — ف ٦٣
 أخذ مشايخ كل عصر بموجب عموم التعارف — ف ٢٦
 ادعاء استرداد الأصل والربح — ف ١٠٥
 إذا خالف القاضي في قضائه قول أحد من المجتهدين — ف ١٤٩
 إذا علق عتق عبده تطليق رجل آخر لزوجته — ف ١٣٠
 إذا قضى القاضي بالملكية لا يمكن لقاض آخر أن يحكم بالصحة
 أو اللزوم — ف ١٢٠
 إذا كان القاضي من أهل الرأي وقضى برأي غيره ناسياً — ف ١٥٢ ، ١٥١
 إذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى — ف ١٥١

إذن المولى لعبده في نوع من أنواع التجارة، فهل الإذن المذكور مقصود على النوع المسمى؟ —

ف ١٣٢

ف ١٤٩

أراد القضايا التي لا تخالف الكتاب والسنة والإجماع —

ف ٧٢

الاستحسان من أدلة الشرع وقد خرج الأئمة عن عهده بيانه —

ف ٧٣

أصل القول بالجواز على وجود التعارف —

ف ٧، ح ١ ص ٢٠

أصول الأئمة الحنفية في وقف المنقول —

ف ٨٧

اعتبار الاعتبار في الأحكام الشرعية —

ف ٨٧

أقسام الاستحسان —

ف ١٥٤

أكثر القضاة لا يدرون فيما نحن فيه —

ف ١٠١

أكثر ما ينقل عن أبي يوسف والشافعي جواز الوقف فقط لا لزومه —

ف ٣٧

إمكان الانتفاع مع بقاء عين الوقف —

ف ١٣٧

امتناع انفكاك الوقفية مع بقاء المحل هو اللزوم —

ف ٤٣

الانتفاع بالنقود —

ف ١٣٥

أن الحكم هو بصحة الوقفية على رأي زفر —

ف ١١٠

أن الوقف عند زفر غير لازم —

ف ٤٥

أن الوقف في المنقود لا يتأبد عند الحنفية ولا بد منه —

ف ٥٦

أن الوقف في الحيوان لا يتأبد عند الحنفية —

ف ١٦

أوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم —

ح ١ ص ١٨

أول من ألف في الأصول هو الإمام الشافعي —

ف ٨٥، ٨٦

أهل المعاملات يعرفون ثمن الدينار والدرهم —

ف ٨٨، ٨٩

البحث عن التعامل —

ف ٨٩

البحث عن التعامل أن يكون على وجه جزئي —

ف ٨٨

البحث عن التعامل أن يكون على وجه كلي —

- البحث عن التعامل في صنف معين —
- ف ٩٠
- براءة ذمة العبد عن المطالبة إلى حين العتق —
- ف ١٣٣
- براءة المتولي عن ضمان الوظيفة —
- ف ١١٩
- بقاء أمثال النقود في أثناء الاستعمال في حكم بقاء أعيانها —
- ف ٣٩
- التأييد شرط في الوقف —
- ف ٦٨ ، ٦٣
- تسجيل الوقف —
- ف ١٢
- التعارف وتقديره في الأصل والفرع من وظائف الاجتهاد —
- ف ٩٢
- التعاطي على الإطلاق لا يختص به ناس دون ناس —
- ف ٨٥
- التعامل في الفلوس تنفق تارة وتكسد أخرى —
- ف ٨٢
- التعامل في النقود المخصوصة بالبلاد المعينة رواجاً وكساداً —
- ف ٨١
- تعليل الحنفية غير تعليل الشافعي —
- ف ٦٠
- تفويض القضاء إلى غير المجتهد صحيح في مذهب الحنفية —
- ف ١٥٠
- ثبت بالحكم بصحة الوقف لزوم الصحة للوقفية —
- ف ٨١
- ثمن الدينار من نقد معين قد يختلف باختلاف البلاد —
- ف ٨١
- جعل بقاء ما في ذمة المستقرض أو يد المضارب بمنزلة بقاء العين —
- ف ٣٨
- جعل الدينار الموقوف في التجارة بعد وقفه —
- ف ١٠
- جعل ملاك الأمر محض التعارف —
- ف ٣٤
- جواز ترك الحاكم المجتهد مذهبه —
- ف ١٥٣
- جواز رد القيمة عند أبي يوسف ومحمد في الإعارة —
- ف ٧٥
- جواز زوال الوقفية —
- ف ١٣٧
- جواز القضاء بشهادة الفاسق —
- ف ١١٢
- جواز القضاء على الغائب —
- ف ١١٢
- جواز القياس عند فقدان الدليل —
- ف ٥٥

- جواز الوقف استحساناً — ف٢٠
- جواز وقف بعض المنقولات على التعارف دون القياس — ف٦٤
- جواز وقف السلاح والكراع بالنص خلافاً للقياس — ف٦٣
- جواز وقف الكتب لمكان التعارف — ف٢١
- جواز وقف المنقول باعتبار العرف — ف١٩
- جواز وقف المنقول بشرط التعارف — ف١٨
- جواز وقف المنقول في موضع تعارف أهله — ف٦
- جواز وقف المنقول الذي جرى فيه التعامل — ف٢٢
- جواز وقف المنقول وعدمه حسب الأعيان والتعارف — ف٢٦
- الحاكم المجتهد يجوز له ترك مذهبه ورأيه — ف١٥٣
- حبس الزهري أموالاً ودفعها إلى مولى له للتجارة — ف١١٩
- حكممان اجتهديان بسيطان — ف١١٧
- الحكم بالصحة على رأي زفر لا يقدر في كون الصحة واللزوم على رأي أبي يوسف ومحمد — ف١١١
- الحكم بعقود العبد مترتب على اشتراط مطلق الطلاق — ف١٣١
- الحكم بكون وقفية شرعية — ف١٣٦
- الحكم بلزوم الوقف على رأي من يقول سد الباب الرجوع على الواقف — ف١٥٤
- حكم صحة الوقف على رأي زفر غير اللزوم — ف١٢٩
- حكم الحاكم على رأي أحد الفريقين أمراً واحداً — ف١٢٣
- حكم المعاملات بالدراهم المغشوسة — ف٧٥
- الحكم من هذه الحثية يكون مصادفاً لمحل الاجتهاد — ف١٤٦
- حكم الوقف بالصحة على رأي زفر لا اللزوم — ف١١٨

- الحكم هو امتناع حكم آخر بانفكاك الصحة عن الوقفية — ف ١٣٦
- حكم واحد مركب من فصلين — ف ١١٧
- الخروج عن الملك بلا قضاء ولا وصية — ف ١٣
- الخصائص والصفات في الأحكام الشرعية — ف ٩٣
- الخصومة بين البائع ووكيل المشتري — ف ١٣٢
- الخصومة بين الزوجين — ف ١٣١
- الخصومة بين العبد وبين من يدعى عليه ثمن متاع — ف ١٣٣
- الخصومة بين الواقف وبين المتولي في عقار — ف ١٢٠
- الخلاف في مادة وقف النقود — ف ١٢١
- ذكر المؤلف اختلاف تعامل الناس في الدينار — ف ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤
- رأي أبي يوسف ومحمد في وقف العقار — ف ١٢٠
- رأي الحنفية — ف ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
- رأي زفر في وقف العقار — ف ١٢٠ ، ١٣٩
- رأي الشافعي — ف ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
- رد المثل قائم مقام رد العين حكماً — ف ٣٩
- الزهري حقيق بأن يقتدي به — ف ١٧
- الزهري ليس من أئمة الحنفية — (بل هو من أئمة المسلمين وساداتهم) ف ١٦
- سهل السلوك للحكام في الوقف — ف ١٢
- الشرط في الوقف — ف ٣
- الشيوع في الأعصار والأمصار — ف ٨٠
- صح أن يتمسك بسائر الروايات الواردة في صحة وقف سائر المنقولات — ف ٥١
- صحة الرجوع في الوقف — ف ١١
- صحة الوقف عند أبي يوسف ومحمد واللزوم عند زفر — ف ١٢٢

صحة الوقف بعد التسليم إلى المتولي لا يفارق اللزوم عند

- أبي يوسف ومحمد — ف١٠٩
- صحة الوقف عند زفر دون طريق اللزوم — ف١٢٦
- صحة الوقف عند زفر مقيدة بعدم اللزوم — ف١٢٨
- صحة وقف النقود غير قابل بلزوم الوقف قطعاً — ف١١٣
- صحة وقفية العقار بالاتفاق — ف١٢٤
- الطريق الواضح في الوقف — ف١٢
- الطلاق البائنة عند الحنفية — ف١٢٥
- الطلاق الرجعي عند الشافعية — ف١٢٥
- عدم إمكان القول بالصحة استحساناً لفقدان النص — ف٥٨
- عدم انفكاك الوقفية ما دامت باقية — ف١٣٨
- عدم التأبيد الذي يشترك فيه الأعيان والنقود — ف٦٩
- عدم التأبيد المشترك بين جميع المنقولات — ف٦٦
- عدم التأبيد هو المؤثر في الحقيقة — ف٦٨
- عدم الباب الكاشف عن وجود القضاء — ف٦٨
- عدم التعارف كاشف عن عدم التأبيد — ف٦٨
- عدم جواز وقف البقرة على الرباط لعدم التعارف — ف٥٠
- عدم جواز وقف الحيوان — ف٥٤
- عدم جواز وقف الدراهم والدنانير وقع في عامة الكتب المعتمدة
للحنفية وجواب المؤلف عنها — ف٥٤
- عدم جواز وقف الدراهم والدنانير — ف٥٤
- عدم جواز وقف النقود ظاهر بعدم تقابلها لسائر المنقولات — ف١٥٠
- عدم الجواز في وقف الدراهم معلل بعلّة أخرى — ف٥٦

- عدم صحة وقف الحيوان —
- ف٥١ عدم صحة وقف الدينار مطلق لكونه منقولاً غير متعارف الوقفية —
- ف٥٨ عدم اللزوم داخل تحت الحكم أصالة —
- ف١٢٦ عدم اللزوم عند أبي حنيفة وزفر —
- ف١٢٤ عدم اللزوم واعتبار اللزوم —
- ف١٢٧ العلة عند الشافعي في عدم الصحة عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه —
- ف٦٩ العلة عند الإمام محمد فيما لا نص فيه التعامل وعدمها بعدم التأيد —
- ف٦٧ علة صحة وقف المنقولات عند أبي يوسف —
- ف٦٦ العلم بالحلال والحرام وسائر الأحكام —
- ف١٤٨ في الإعارة واجب رد العين عند أبي حنيفة —
- ف٧٥ القائل بلزوم الوقف على الإطلاق غير قائل بصحة وقفها رأساً —
- ف١١٣ قارئ القرآن لا يسمى متكلماً في العرف —
- ف٥٢ القاعدة بأن ما تعارف الناس وقفه من المنقول جاز وقفه —
- ف٩٧ القاعدة التي تلقاها المشايخ الحنفية بالقبول —
- ف٤٩ قد يكون التعارف شائعاً في الأعصار فيما بين الأمة وعلى اعتباره
- ف٨٠ انعقد اجماع الأمة —
- ف٤٠ قسمة الوقف إذا كان مشاعاً —
- ف١٣٢ القضاء بأداء الثمن متفرع على صحة الإذن —
- ف١٤٨ القضاء بالاستفتاء من الفقهاء —
- ف١٢٦ القضاء بحق لازم —
- ف١٣٣ القضاء بصحة البيع يتوقف على صحته مطلقاً —
- ف١٤٧ القضاء بما أنزل الله هو القضاء بالحق —
- ف١٢ قتل المؤنة في التسجيل والأحكام مذهب الإمام محمد —

- القول بالصحة قول زفر والصحة عنده لا تستلزم اللزوم — ف١٥٤
- قول الشافعي في جواز وقف الدراهم قياساً على العقار — ف٦٣
- قول المؤلف إن أبا يوسف ومحمداً عللاً عدم صحة وقف المنقول بعدم التأيد — ف٦٨
- القياس على عدم جواز الوقف في جميع المنقولات — ف٦٤
- قياس إبدال النقود على قياس إبدال الأرض في الوقف — ف٤٣
- قياس الحنفية غير قياس الشافعي — ف٦٠
- قياس الشافعي غير قياس الحنفية — ف٦٠
- القياس مطلقاً عدم التأيد الذي يشترك فيه النقود والأعيان — ف٥٧
- القياس في الوقف — ف٣
- كتب الفن المؤلفة مشحونة بالخلافات والوفاقيات — ف٧٤
- كلام المؤلف في حاكم يتقف على المآخذ التي قررها — ف١٥٥
- كل ما نقل في هذا الباب عن محمد هو مجرد جواز — ف٩٩
- كون الترجيح من باب الترجيح — ف١٤٥
- كون الحاكم من أهل الاجتهاد من باب الترجيح — ف١٤٤
- كون الطلاق عند الشافعي رجعيّاً وعند الحنفية بائناً — ف١٢٥
- كون الواقف ممن لا يرى لزوم الوقف — ف١٢٤
- كيف طريق التسجيل على رأي زفر — ف١٠٤
- كيف يتصور اعتقادان متناقضان من حاكم واحد — ف١٤١
- كيف يحكم الحاكم إذا وقع الخلاف بين المجتهدين — ف١٣٠ ، ١٣١
- كيف يقضي الحاكم — ف١٠٣
- كيف يكون القضاء بالحق — ف١٤٧
- كيف يكون اللزوم المبني على كون الصحة مجمعاً عليه — ف١١٧

- اللزوم بمجرد القول أم بالتسليم إلى المتولي — ١٠١ ف
- اللزوم في الوقف — ١٤٠ ف
- لزوم الوقف بمجرد القول — ١٠١ ف
- اللزوم عند أبي يوسف والشافعي — ١٢٤ ف
- لزوم الوقفية لذلك الشيء الموقوف ما دام باقياً — ١٣٩ ف
- لزوم الوقفية للموقوف حتى يكون ذلك متفقاً عليه — ١٤٠ ف
- لسنا ندعي نفاذ حكم كل حاكم من جاهل وعالم — ١٥٥ ف
- للحاكم أن يحكم حسبما يقتضيه المصلحة — ١٤٢ ف
- لم تلتفت الحنفية إلى ما ذهب إليه الزهري — ١٧ ف
- لو حلف حالف أن لا يتكلم فقرأ القرآن لم يحنث وإن قرأ في غير صلاته حنث — ٥٢ ف
- لو قلّد جاهل وقضى بفتوى غيره جاز — ١٤٧ ف
- ليس الحكماء المذكوران في مسألة واحدة — ١٤٢ ف
- ليس دخلاً في وقف الدينار عدم إمكان الانتفاع به مع بقاء عينه — ٥٩ ف
- ليس الشرط بكون الحاكم من أهل الاجتهاد وإن ورد في بعض الروايات — ١٤٤ ف
- ليس المراد من هذا الجواز ههنا ما يقابل اللزوم — ١٠٠ ف
- ليس هذا حكماً اجتهادياً مخالف للآخر — ١١٤ ف
- ما تعارف الناس وقفه من المنقول فإنه يجوز وقفه استحساناً — ٢٠ ف
- ما تعارف وقفه من المنقول يجوز وقفه عند الإمام محمد — ٦١ ف
- ما الحكم في الاستقراض إذا كانت الدراهم ثلثها صفراً وثلثها فضة — ٧٦ ف
- ما الحكم في من قال: ثلث مالي وقف، ولم يزد على هذا — ٤٧ ف
- ما فرق بين منقول ومنقول إلا التعارف — ٢٦ ف

- المأمور في حق القاضي القضاء بالحق — ف١٤٧
- ما هو أصل الوقف على رأي زفر — ف١٠٧
- ما هو شرط جواز التقليد — ف١٤٨
- ما هو شرط النذب والاستحباب — ف١٤٨
- ما هو معنى اللزوم — ف١٣٧ ، ١٣٤
- ما يجيب به المتولي — ف١٠٦
- ما يُحكم به أصالة لا بد أن يكون وقفاً لازماً — ف١٢٦
- ما يُفعل إذا استولى على الوقف غاصب — ف٤١
- ما يُفعل إذا ضعفت أرض الوقف عن الاستغلال — ف٤١
- ما يوجب القضاء بموجب ذلك القول — ف١٤٥
- متى أقيم قيمة الوقف — ف٤١
- متى تتعطل مصالح الناس — ف١٧٨
- متى لا يفارق اللزوم عند أبي يوسف ومحمد — ف١٠٩
- متى يبطل وقف الأرض قياسياً — ف٤٢
- متى يتضح سبيل التسجيل — ف١٠٢
- متى يجب على الحاكم أن يمضي الوقف ويقرر صحته — ف١٠٨
- متى يجب كون الحاكم ممن لا يفتقر في حكم إلى قول غيره — ف١١٦
- متى يوجب العمل بالتعارف قطعاً — ف٦٩
- متى يجوز للحاكم الحنفي أن يحكم بعموم الإذن — ف١٣٢
- متى يحكم الحاكم بصحة الوقف — ف١٠٦
- متى يحكم الحاكم بلزوم الوقف على رأي أبي يوسف ومحمد — ف١١١
- متى يرتفع به الخلاف عند عدم اللزوم ويكون متفقاً عليه — ف١٢٩
- متى يصح وقف الأرض استحساناً — ف٤٣

متى يصح وقف الحنطة —

٣٨ ف متى يصح وقف الدراهم —

٣٨ ف متى يصير المحكوم به متفقاً عليه —

١٢٧ ف متى يقابل المتولي الواقف متمسكاً بالزوم —

١٠٩ ف متى يقتصر حكم الحاكم على الصحة فحسب —

١٢٧ ف متى يكون الإجماع الكلي —

١١١ ف متى يكون التصريح من جهة الحاكم فتوى لا حكماً شرعياً —

١٢٩ ف متى يكون حكم حاكم بالزوم على رأيهم جميعاً —

١١٥ ، ١١٧ ف متى يكون حل الرجعية مجمعاً عليه —

١٣١ ف متى يلزم أن يكون الحاكم من أهل الاجتهاد —

١١٢ ، ١١٣ ف متى ينفذ قضاء القاضي إن كان غير مجتهد ومتى لا ينفذ —

١٥١ ف المخاصمة إلى الحكام عند الرجوع عن الوقف —

١٠٢ ف مدار الاستحسان هو التعارف —

٦٩ ف المراعاة في النقود الجارية فيما بينهم من المعاملات —

٧٩ ف المرتبة الأولى من بحث التعامل قد أسست في فن الأصول —

٩٥ ف المرتبة الثانية من بحث التعامل —

٩٦ ف المرتبة الثالثة من بحث التعامل سهل جداً —

٩٤ ف مرجع نزاع المتخاصمين —

١٢٧ ف مسألة القضاء على الغائب بشهادة الفاسق مركب من فصلين

١١٢ ف اجتهاديين —

٢٦ ف مسألة الوقف اجتهادية —

٩٧ ف المشايخ الحنفية هم الذين تولوا التفريع للمرتبة الثالثة —

٦٩ ف المعبر عندهما مطلق عدم التأييد عند عدم دليل الاستحسان —

- المعتبر هو المعتاد إذا لم يكن النص — ف٧٥
- معنى الافراز مغلوب على عكس ما في قسمة المثليات — ف٤٠
- معنى البيع والمبادلة في قسمة العقار غالب — ف٤٠
- من باع بالفلوس النافقة ثم كسدت بطل البيع عند أبي حنيفة — ف٧٥
- من قال لامرأته سرحتك على نية الطلاق بكلام واحد — ف١٢٥
- من القائل باللزوم؟ — ف١٥٤
- المنقولات لا يتأبد فلا يصح وقفها — ف٦٣
- موقف ابن شهاب الزهري في وقف الدينار — ف١٠
- موقف الإمام أبي حنيفة في وقف المنقول — ف١٣، ٢
- موقف الإمام أبي يوسف في وقف المنقول — ف٦١، ٣
- موقف الإمام البخاري في وقف الدنانير — ف١١، ١٠
- موقف الإمام زفر في وقف الدنانير — ف١٣، ٩
- موقف الإمام زفر في الوقف يتعسر تسجيله وسلوكه على الحكام — ف١٤
- موقف الإمام الشافعي في وقف الدينار — ف٦٠
- موقف الإمام الشافعي في الوقف — ف٦١
- موقف الإمام الشافعي في وقف المنقول — ف٥
- موقف الإمام محمد في وقف المنقولات — ف٦٧، ٦١، ٢٥، ٢٤
- موقف الإمام محمد مسلك التعارف — ف١٧
- موقف أئمة الحنفية في وقف الدراهم والدنانير والمكيلات والموزونات — ف٧
- موقف الأئمة في وقف المنقول — ف٢
- موقف الصوفية في وقف الدنانير — ف٨
- موقف عامة المشايخ في وقف المنقول — ف٤
- موقف فقهاء الأمصار ومشايخ الاقطار — ف١٧

من يقوم بتلخيص المدار وتعديل المعيار —

النزاع إنما وقع في مجرد الجواز —

نفس التعارف أمر حسن لا توقف له على رأي المجتهد —

نفس صحة الوقفية وعدم صحتها —

النص مقدم على القياس —

النظر في نفس المدار الذي هو التعارف —

النقل عن الإمام محمد فيما تعارف الناس وقفه من المنقول يجوز وقفه — ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول يجوز وقفه — ف ٦٨

النقود تدخل تحت اسم المنقول لغة وعرفاً وشرعاً وتفصيلهما — ف ٣٥

وجوب دفع الثمن حالاً — ف ١٣٣

وصف اللزوم فرع تحقق الصحة — ف ١٢٢

وضع الأمر في طرف التمام يناوله الخواص والعوام — ف ٧٣

وقف آلات الزراعة — ف ٢

وقف الأرض — ف ٢

الوقف استحساناً — ف ٢٣

الوقف أصالة — ف ٣

وقف الأمتعة — ف ٢٣ ، ٢٠

الوقف بالتعامل — ف ٤

وقف بعض أصناف المنقول — ف ٩٠

وقف بعض المنقولات — ف ٥٧

وقف البقرة على الرباط — ف ٧

وقف البقرة على الرباط في موضع التعارف يجوز — ف ٣٣ ، ٣١ ، ٣٠

وقف البقرة على الرباط يجوز أم لا؟ ف ٣٣ ، ٢٨ ، ٢٧

- الوقف بالنص — ف ٣
- وقف البناء مع العرصه — ف ٢
- وقفت هذه العقار كلام واحد من الخلافات — ف ١٢٤
- وقف الثور لإنزاء البقرة لا يجوز — ف ٣٢ ، ٢٩
- وقف الثياب — ف ٢٦ ، ٢٣
- وقف ثياب الجنائز — ف ٢٢
- وقف الثياب والأكسية — ف ٣٣
- وقف الثيران — ف ٢
- وقف الجنائز — ف ٢٣ ، ٢٢ ، ٢٠
- وقف الحنطة ومصارفها — ف ٣٣
- وقف الحيوان — ف ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٠
- وقف الدراهم — ف ٧ ، ٥
- وقف الدراهم والدنانير — ف ٦٠
- وقف الدراهم ومصارفها — ف ٣٣
- وقف الدنانير — ف ٨ ، ٧
- وقف الدواب — ف ١١
- وقف الدينار وقف منقول — ف ٥٨
- وقف الدينار لا يصح — ف ٣٦
- وقف السلاح — ف ٣
- وقف الصامت — ف ١١
- وقف العبيد — ف ٢
- وقف العروض — ف ١١
- وقف العقار — ف ٢

- الوقف على الإطلاق — ف ١٥
- وقف غير السلاح والكراع من المنقول لا يصح عند الإمام أبي يوسف — ف ٦١
- الوقف غير مقيد بالتعارف — ف ٥
- الوقف غير مقيد بالنص — ف ٥
- وقف الفأس — ف ٢٠، ٢٢، ٢٣
- الوقف فيما يمكن الانتفاع مع بقاء عينه — ف ٥
- وقف القدور — ف ٢٠، ٢٢، ٢٣، ح ٨ ص ٢٥
- وقف الكتب مختلف فيه — ف ٢١
- وقف الكتب ثابت من النص — ح ١ ص ٢٦
- وقف الكراع — ف ٣، ١١، ٧٣
- وقف ما تعارفه الناس — ف ٤
- وقف المراحل — ف ٢٠، ٢٢، ٣٢
- وقف المر (وهو الحبل) — ح ٣ ص ٢٦
- وقف المرة — ف ٢٢
- وقف المصحف — ف ٢٠، ٢٢، ٢٣
- الوقف مع بقاء عينه — ف ٥
- الوقف المعهود — ف ١١
- وقف المكيلات — ف ٧
- وقف المنشار — ف ٢٠، ٢٢، ٢٣
- وقف المنقول — ف ٢
- وقف المنقول باعتبار التعارف — ف ٨٩، ٩٠
- وقف المنقول عند الشافعي يصح إن كان شيئاً يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه — ف ٦١، ٦٢، ٦٥

١٩ف

وقف المنقول مختلف فيه —

٥٨، ٣٦ف

وقف المنقول لا يصح إلا فيما تعارفوا استحساناً —

٧ف

وقف الموزونات —

١٣٩ف

الوقفية غير لازمة بل للواقف فيها سبيل الرجوع —

١٢٥ف

وقوع الطلاق بالاتفاق بلفظ سرحتك —

١٤٣ف

هل من شرط الحاكم أن يكون من أهل الاجتهاد؟ —

١٠ف

هل يأكل الرجل من ربح الموقوف أم لا؟ —

١٣٠ف

هل يعتق العبد متفرعاً على شرط وقوع الطلاق —

لا احتجاج إلى الرأي الجديد ولا الاجتهاد الجديد بعد انقطاع

٧٤ف

أهل الاجتهاد —

١٥٤ف

لا بد من أن يكون الحاكم عالماً بالخلافات —

١١٩ف

لا تغيير للمحكوم به ولا نقض لحكم الحاكم السابق —

٥٨ف

لا معارض من حيث السمع ولا من حيث التعامل —

١٣١ف

لا يتسنى للحاكم الحنفي أن يحكم بالبينونة —

١٥٤ف

لا يتوقف عليه إلا الراسخون من الموالاة —

٩١ف

لا يتولاها إلا من له قدم راسخ في الرأي والاجتهاد —

٥٥ف

لا يجوز وقف الدراهم ولو عند التعارف —

٢٣ف

لا يجوز وقف ما لم يتعارف الناس —

٢٠ف

لا يجوز وقف ما لا يتعارف وقفه —

ح ٥ ص ٦٣

لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا حتى يعلم من أين قلنا —

٤٧ف

لا يصح وقف الدراهم والدنانير —

١١١ف

لا يقال هذا حكم مركب من فصلين اجتهداين متخالفين —

١١٤، ١١٥ف

لا يقول بأحدهما من يقول بالآخر —

لا يلزم العمل بالرأيين المتخالفين في حكم واحد -

ف ١١٧ لا يلزم الوقف إلا بإخراجه مخرج الوصية -

ف ١٣ لا يلزم الوقف إلا بالقضاء -

ف ١٣ لا يتحقق الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد في ثمن الدينار -

ف ٨٣ يجب أن يكون الحاكم باللزوم غير الحاكم بالصحة -

ف ١٤١ يجوز استقراض الفضة ولو كان صرفاً بنسيئة -

ف ٣٩ يجوز للحاكم أن يختار في مسألة قول مجتهد وفي أخرى قول

من يخالفه من المجتهدين -

ف ١٤٢

من يخالفه من المجتهدين -

ف ٩٣

يدور التعليل والاستدلال على الخصائص والصفات -

ف ٣٩

يكون حبس أمثال النقود بمنزلة حبس أعيانها -



فهرس المحتويات

الموضوع	الصف
مقدمة المحقق	٥
١ - ترجمة المصنف	٦
٢ - تعريف النقد (النقود)	٧
٣ - تعريف الوقف وتاريخه	٨
٤ - نسبة الرسالة إلى المؤلف	٩
٥ - وصف المخطوط ومنهج التحقيق	١٠
٦ - رأيي في الرسالة	١١
٧ - أقوال الأئمة في مسألة وقف النقود	١٢
من الرسالة:	
من فقرة ١ - ١٥٥	١٧ - ٦٨
الفهارس	٦٩
[١] فهرس المراجع	٧١
[٢] فهرس الأعلام	٧٥

[٣]	فهرس الكتب	٧٩
[٤]	فهرس المسائل	٨٣
[٥]	فهرس المحتويات	١٠١

[٥]



ت ل ي م ح م ا ن س ي ه ه

رقم الصفحة	رقم الصفحة
------------	------------

٥	رقم الصفحة
٦	رقم الصفحة
٧	رقم الصفحة
٨	رقم الصفحة
٩	رقم الصفحة
١٠	رقم الصفحة
١١	رقم الصفحة
١٢	رقم الصفحة
١٣	رقم الصفحة
١٤	رقم الصفحة
١٥	رقم الصفحة
١٦	رقم الصفحة
١٧	رقم الصفحة
١٨	رقم الصفحة
١٩	رقم الصفحة
٢٠	رقم الصفحة
٢١	رقم الصفحة
٢٢	رقم الصفحة
٢٣	رقم الصفحة
٢٤	رقم الصفحة
٢٥	رقم الصفحة
٢٦	رقم الصفحة
٢٧	رقم الصفحة
٢٨	رقم الصفحة
٢٩	رقم الصفحة
٣٠	رقم الصفحة
٣١	رقم الصفحة
٣٢	رقم الصفحة
٣٣	رقم الصفحة
٣٤	رقم الصفحة
٣٥	رقم الصفحة
٣٦	رقم الصفحة
٣٧	رقم الصفحة
٣٨	رقم الصفحة
٣٩	رقم الصفحة
٤٠	رقم الصفحة
٤١	رقم الصفحة
٤٢	رقم الصفحة
٤٣	رقم الصفحة
٤٤	رقم الصفحة
٤٥	رقم الصفحة
٤٦	رقم الصفحة
٤٧	رقم الصفحة
٤٨	رقم الصفحة
٤٩	رقم الصفحة
٥٠	رقم الصفحة
٥١	رقم الصفحة
٥٢	رقم الصفحة
٥٣	رقم الصفحة
٥٤	رقم الصفحة
٥٥	رقم الصفحة
٥٦	رقم الصفحة
٥٧	رقم الصفحة
٥٨	رقم الصفحة
٥٩	رقم الصفحة
٦٠	رقم الصفحة
٦١	رقم الصفحة
٦٢	رقم الصفحة
٦٣	رقم الصفحة
٦٤	رقم الصفحة
٦٥	رقم الصفحة
٦٦	رقم الصفحة
٦٧	رقم الصفحة
٦٨	رقم الصفحة
٦٩	رقم الصفحة
٧٠	رقم الصفحة
٧١	رقم الصفحة
٧٢	رقم الصفحة
٧٣	رقم الصفحة
٧٤	رقم الصفحة
٧٥	رقم الصفحة
٧٦	رقم الصفحة
٧٧	رقم الصفحة
٧٨	رقم الصفحة
٧٩	رقم الصفحة
٨٠	رقم الصفحة
٨١	رقم الصفحة
٨٢	رقم الصفحة
٨٣	رقم الصفحة
٨٤	رقم الصفحة
٨٥	رقم الصفحة
٨٦	رقم الصفحة
٨٧	رقم الصفحة
٨٨	رقم الصفحة
٨٩	رقم الصفحة
٩٠	رقم الصفحة
٩١	رقم الصفحة
٩٢	رقم الصفحة
٩٣	رقم الصفحة
٩٤	رقم الصفحة
٩٥	رقم الصفحة
٩٦	رقم الصفحة
٩٧	رقم الصفحة
٩٨	رقم الصفحة
٩٩	رقم الصفحة
١٠٠	رقم الصفحة